

✱ من الأعذار : الأذى ومنه المطر

قال العلماء: يجوز للإنسان أن يترك الجمعة والجماعة إذا كان ذلك لأجل مطر .

المطر الذي يترك من أجله الجمعة والجماعة هو المطر الذي يشق على الإنسان بحيث يبل ثيابه ويكون البلب شديدًا بمعنى أنه لو عصر ثيابه لخرج منه ماء أما الرذاذ اليسير الذي لا يتأثر معه الثياب فلا يجوز لأنه ليس عذرًا يبيح ترك الجمعة والجماعة لأن هذا لا يشق **القاعدة:** "أن التكليف في المشقة المعتادة هو الأصل ولكن التخفيف إنما هو في المشقة غير المعتادة".

دليل هذه المسألة على أنه يجوز للإنسان أن يترك الجمعة والجماعة:

ما ثبت في الصحيحين من حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ﴿كان يأمر المؤذن في ليلة ذات ربح أو مطر أو وحل أن يقول: صلوا في رحالكم أو صلوا في الرحال﴾

فهذا الحديث إنما هو في السفر كما في رواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ورواه مالك واختلف عليه فرواه القعنبى ويحيى بن يحيى عن مالك بلا ذكر **السفر** ﴿إلا أن مالكًا حينما ذكر الموطأ قال: باب النداء في السفر وذكر حديث ابن عمر دليل على أن هذا الحديث الذي ذكره ابن عمر إنما كان في السفر. ورواه محمد بن الحسن الشيباني عن مالك عن نافع عن ابن عمر وقال ﴿في سفر﴾ فيدل ذلك على أن هذا الحديث إنما كان في السفر .

❖ روى عبد الرزاق وغيره من طريق أبي المليح عن أبيه أنه قال: ﴿كنّا مع النبي ﷺ في الحديبية فمطرنا فقال ﷺ للمؤذن قل: ألا صلوا في الرحال﴾ وفي رواية ﴿فوددت أن قال: صلوا في رحالكم فقال: صلوا في رحالكم﴾ وفي رواية قال: ﴿فأصابنا مطر لم تبل السماء نعالنا﴾ فهذا يدل على أن هذا المطر ليس هو المطر الشديد فأجاز الشارع أن يصلي المرء في بيته.

إشكال

قد يقول قائل: أكثر الأحاديث في قوله: ﴿ألا صلوا في الرحال﴾ إنما كانت في السفر

الجواب

أقول: نعم أكثر الروايات في قول النبي ﷺ ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾ إنما كان ذلك في السفر .

وأما قوله في الحضر فإنما هو فعل فعله بعض الصحابة -رضي الله عنهم- كما فعله ابن عباس فقد روى البخاري ومسلم عن ابن عباس ﴿أنه صلى بالناس الجمعة في يوم مطير فقال للمؤذن: إذا قلت: أشهد ألا إله إلا الله أشهد أن محمدًا رسول الله فلا تقل: حي على الصلاة لكن قل: صلوا في رحالكم ثم قال: أما إن الجمعة عزمة ولكن كرهت أن يخرج الناس في الطين والدحض﴾

سألوا ابن عباس عن هذا قال: ﴿فعله من هو خير مني﴾ وهذا يدل على أن ابن عباس من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقله يوم الجمعة فدل ذلك على أن النبي ﷺ فعله فرأى ابن عباس أن فعله في الحضر أو السفر سواء ولهذا قاس عليه الجمعة لكن المحفوظ في الروايات عن النبي ﷺ إنما هي في السفر .

الروايات المحفوظة عن النبي ﷺ على أن ذلك في السفر

❖ ماجاء في حديث أبي المليح انه في الحديبية

❖ ماجاء في رواية نعيم النحام جاء من طريق مجهول وجاء من طريق عبد الله بن عمر قال: ﴿فوددت أن قال: لا حرج فقال: لا حرج﴾ وفي رواية: ﴿كنت في لحاف فتمنيت أن قال المؤذن: لا حرج فقال: لا حرج﴾ وهذا يدل على أنهم كانوا مسافرين ولهذا أشار كثير من أهل العلم في رواية لهذا أن ذلك كان في السفر ولكن لا فرق ، لا أثر .

يجب أن نعلم أن مثل قوله ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾ ليس بأولى من الصلاة في المسجد، فقوله ﴿ألا صلوا في الرحال﴾ جائز أن يُقال ويُعذر للإنسان خاصة في الأعذار التي ربما لا تكون عذرًا عامًا للناس

❖ مثال للأعذار التي لا تكون عامة لكل الناس.

الغبار ليس عذراً لعامة الناس فالغبار إنما هو عذر لبعض من بهم "ربو" أما عامة الناس فإنهم لا يتضررون بالتضرر الذي يحصل عليهم في مثل المطر وإن كان بعض الغبار ربما يكون أشد من المطر.

✍ يجب أن نفهم أنه ليس كل مطر يجوز معه الجمع كما يظن كثير من الناس ولكن هذا يدل على أن العذر إذا كان ليس عاماً أو غالباً في الناس؛ فإنه يقال للناس ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾

مثال ذلك: إذا كان هناك دحض يعني طين وشق ذلك على الناس فيقال ﴿صلوا في رحالكم﴾ لكن الصلاة في المسجد هي الأصل .

✍ هل كل التقلبات الجوية من الأعذار؟

✍ أحياناً تأتي بعض التقلبات الجوية للمسلمين فأحياناً هذه التقلبات ليست بالعذر الذي يتمكن فيه الإنسان بأن يقال له: يجوز له الجمع بين الظهر والعصر أو الجمع بين المغرب والعشاء فحينئذ يقال للناس: ألا صلوا في رحالكم فهذا ليس لكل الناس لكن الأصل أن يصلي في المسجد فمن كان عنده عذر يصلي في رحله ومن لم يكن عنده عذر في نفسه فإنه يجب عليه أن يصلي في المسجد.

✍ أما إذا اشتد المطر فإن المعروف عن النبي ﷺ أنه جمع في المطر، نعم لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه جمع في المطر بنصه. لكن ابن عباس قال كما روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس وعن أبي الشعثاء عن ابن عباس: ﴿جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر﴾ وهذه رواية الناس رواها ابن الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ورواه عن ابن الزبير خلق كثير رواها مالك وحامد بن سلمة وزهير بن معاوية وهشام بن سعد وغيرهم ورواها عن ابن الزبير عن سعيد بن عباس بلفظ ﴿من غير خوف ولا سفر﴾

✍ لأجل هذا رجح الإمام البيهقي وغيره على أن الرواية المحفوظة هي: ﴿من غير خوف ولا سفر﴾

✍ رواها حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال: ﴿من غير خوف ولا مطر﴾

✍ اختلف بعض أهل العلم: أيها أصح؟ رواية.. ولا سفر.. أو.. ولا مطر..

1. رجح أكثر المحدثين: رواية السفر

2. ذهب بعضهم: إلى رواية حبيب بن أبي ثابت

3. بعضهم يقول: الأصل أنه يجوز.

الشأن في هذا أن نعلم أنه في حال المطر يجوز أن يقال: ألا صلوا في رحالكم إذا كان هذا المطر شديداً بحيث يبيل الثياب .

ولهذا يقول مالك في بعض ألفاظه: يقول المالكية: "ويشق على أوساط الناس إلا بتغطية رؤوسهم" فهذا نوع من أنواع العذر أن المطر يبيل الثياب بحيث يشق على أوساط الناس ألا يغطوا رؤوسهم

✍ مسألة أيهم أفضل: أن يقال للناس: ألا صلوا في رحالكم أم الجمع بين الصلاتين؟ "الجمع بين المغرب والعشاء"

1. ذهب بعض الفضلاء وبعض أهل الحديث كما هو مذهب الحنيفية: إلى أن الأفضل أن يقال للناس: ألا صلوا في رحالكم الحنيفية لا يرون الجمع إلا في عرفة ومزدلفة .

2. قول أكثر السلف والخلف وهو قول المالكية والشافعية الحنابلة: بجواز الجمع لأجل المطر فهذه هي السنة المتواترة عن الصحابة

من الآثار الدالة على ذلك

الأثر الأول: ما روى سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: ﴿من السنة إذا كان في ليلة مطيرة الجمع بين الصلاتين﴾ وهذا وإن كان موقوفاً أو مقطوعاً على أبي سلمة؛ إلا أنه يذكر السنة المتواترة عن أدركه من الصحابة.

الأثر الثاني: روى عبد الرزاق وغيره عن سعيد بن المسيب وهشام بن سعد وأبو بكر بن عبد الرحمن ﴿أنهم كانوا يجمعون لأجل المطر وكانوا يجمعون مع الناس من غير تكير﴾ وقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر: ﴿أنه إذا جمع الأمراء في ليلة مطيرة جمع معهم من غير تكير﴾.

يقول ابن تيمية: "فهذه الآثار تبين وتدل على أن الجمع بين الصلاتين في المغرب والعشاء من السنة المعمول بها من زمن الصحابة والتابعين من غير تكبر: وهو من المتواتر عنهم"

يقول ابن تيمية: "أن الجمع لأجل المطر - إذا ثبت أنه عذر - بين الصلاتين أولى من الصلاة في البيوت بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة إذ السنة أن تصلي الصلوات الخمس في المساجد جماعة وذلك أولى من الصلاة في البيوت باتفاق المسلمين والصلاة جمعاً في المساجد أولى من الصلاة في البيوت متفرقة باتفاق الأئمة الذي يجوزون الجمع كمالك والشافعي وأحمد".

✍ الجمع للصلاة لأجل المطر الذي يعذر فيه صاحبه في المساجد أولى من أن يصلي الناس في رحالهم لكن يجوز أن يصلوا في الرحال.
فهذا هو الأصل وهو كل من قال بجواز الجمع لأجل المطر يقول: إذا وجد المطر الذي يُعذر فيه صاحبه أنه صلاته في المساجد جمعاً أولى من الصلاة في رحاله خلاف لما يُقال اليوم: أن الصلاة في الرحال أفضل فهذا ليس هو الصحيح
الصحيح: أن الصلاة في المسجد أفضل.

ما يدل على ذلك: أن النبي ﷺ لما جَوَزَ أن يُجمع بين الصلاتين للعذر في المسجد؛ دلَّ على أن الصلاة جماعة مأمور بها بدليل أنه ترك فيها الوقت لأجل الجماعة مما يدل على أن تحصيل الجماعة أولى من الصلاة من غير جماعة وهذا لا يتأتى إلا في الرحال.

إشكال

إن قيل: أن الرسول ﷺ قد قال: ﴿صلوا في رحالكم﴾ وهل تمتعون من ذلك؟

الجواب:

نقول: لا لا نمنع لكن السنة المعروفة في ﴿صلوا في رحالكم﴾ في الأكثر إنما كانت في السفر والأصل في المسافر أنه يجوز له ترك الصلاة في المساجد
الدليل: ما رواه مالك عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه ﴿أن رجلين أتيا مسجد الخيف ورسول الله ﷺ يصلي الفجر فلما سلم إذا بهما لم يصليا فقال: علي بهما فجيء بهما ترعد فرائصهما قال: ما منعكما أن تصليا معنا أو لستما بمسلمين؟ قالوا: بلى ولكننا صليتنا في رحالنا قال: إذا صليتم في رحالكم ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا تكن لكما نافلة﴾

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم ينهرهم على أن لم يصلوا في المسجد لأنهم كانوا مسافرين لأن الرسول لم يصل في الخيف إلا حينما كان حاجاً والحاج هو المسافر ومنه النبي ﷺ

فعلى هذا يقال: أن الرسول ﷺ الأكثر في سنته أنه جمع سواء جمع لعذر كما في حديث ابن عباس إما للمرض وإما للمطر وإما لأي عذر فلما جمع لأجل العذر مع وجوب الصلاة في أوقاتها؛ دلَّ على أن تحصيل الجماعة وترك الوقت من باب حصول الجماعة أولى من أن يصلي الناس في رحالهم.
✍ الذي يأتي إلى المسجد ليصلي جماعة ويجمع أفضل ممن يصلي في رحله إذا وجد المطر الذي يعذر فيه صاحبه.

✍ أما إذا وجد مطر ليس فيه مشقة فإن الإنسان لا ينبغي له أن يتعجل في المطر.

✍ الإنسان لو ترك الجمع مع الناس لأنه يرى أن هذا ليس هو الجمع الذي يجوز في ليلة مطيرة فلا حرج عليه لكنه إن كان يظن أنه دائماً أن الصلاة في البيوت من غير جمع أفضل من الصلاة جماعة في المسجد فقد خالف السنة وقد أخطأ.

لهذا يقول ابن تيمية: "بل إن ترك الجمع والصلاة في البيوت متفرقة بدعة مخالفة للسنة"

ولعله يقصد بالبدعة هنا: المداومة على ذلك بالأعذار فيرى أنه دائماً.

ما يدل عليه أيضاً: أن قوله ﴿صلوا في رحالكم﴾ أنه إذا وجد عذر ليس عذراً شديداً فيقال للناس ﴿صلوا في رحالكم﴾ فيؤذن ويصلي فيقال لمن كان عنده عذر مثل: بعض الأمطار التي ربما يشق على الناس كما جاء في حديث أبي المليح قال: ﴿مطر فأصابنا بغيش من مطر﴾ وفي رواية: ﴿لم تبسل السماء نعالنا﴾ فهذا يدل على أن ذلك جائز.

خلاصة

الجمع للمطر إذا ثبت أنه عذر فإن القائلين بجواز يقولون هو أفضل من الصلاة في الرحال ، أفضل من الصلاة في البيوت . وهذا أمر صار عليه أئمة السلف والخلف كما أشار إلى ذلك ابن تيمية وقال: " وهذا من السنة المعمول بها في زمن الصحابة والتابعين من غير نكير " فدل ذلك على أن ذلك منقول عنهم بالتواتر ، نعم لم يُنقل عن النبي ﷺ بإسناد صحيح أنه جمع لأجل المطر في الحضر لكن هذا هو الظاهر من حاله ﷺ **لهذا اختلف أهل العلم: في العذر الذي جمع لأجله ﷺ في حديث ابن عباس ﴿جمع رسول الله ﷺ في المدينة من غير خوف ولا سفر﴾ وفي رواية ﴿من غير خوف ولا مطر﴾ وأما قوله ﴿في المدينة﴾ فقد تفرد بها حماد بن سلمة وزهير بن معاوية فروياها عن سعيد عن ابن عباس وأما مالك و هشام بن سعد وغيرهما فإنهما لم يذكرهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في المدينة فدل على أن الأصل أن كلمة ﴿في المدينة﴾ فيها نوع من النكارة**

*** مسألة: هل العذر الذي ترك من أجله الجمعة والجماعة لأجل المطر أم لأجل شيء آخر ؟**

اختلف أهل العلم في العذر

1. **ذهب مالك والشافعي:** إلى أن العذر إنما هو لأجل المطر ، وقد نصا على ذلك

الدليل: قالوا: استدلالاً بما رواه مالك عن ابن الزبير عن سعيد عن ابن عباس ﴿من غير خوف ولا سفر﴾

ويُشكل على هذا أنه في رواية حبيب بن أبي ثابت عن سعيد عن ابن عباس ﴿من غير خوف ولا مطر﴾

قالوا: وهي رواية ثابتة لكن البيهقي -رحمه الله- أشار إلى أن رواية حبيب بن أبي ثابت أنها ضعيفة خاصة أن حبيب بن أبي ثابت معروف بتدليسه التدليس المرسل الخفي .

فأقول: أن هذا عذر.

2. **بعضهم قال:** أن ذلك لأجل الوحل .

3. **بعضهم قال:** أن ذلك لأجل الغيم .

4. **بعضهم قال:** أنه عذر لأجل المرض .

5. **قول عند الإمام أحمد اختاره محمد بن سيرين وابن المنذر وابن تيمية:** أن العذر أيًا كان ذلك العذر فهو عذر يبيح معه ترك الجمعة والجماعة ولو

كان ذلك شغل وقد فهم الصحابة ذلك **وهذا الذي يظهر -والله أعلم-**

الدليل على أن الصحابة فهموا ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس ﴿أنه خطب الناس بعد الظهر فلم يصل بهم فقام رجل من تميم

يقول: الصلاة الصلاة. فقال: أنعلموني بالسنة لا أم لك. جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر﴾

قال: ﴿أراد ألا يخرج أمته؟ قال: نعم﴾ ففهم ابن عباس أن العلم الذي احتاج الناس إليه في هذا الوقت بالذات أنه عذر يباح له ترك الظهر إلى وقت العصر فدل ذلك على أن العذر إذا كان هناك عذر يباح له ترك الجمعة والجماعة فيجوز فيه الجمع كما فهم ذلك ابن عباس وهو قول محمد بين سيرين والقفال وأبو علي بن أبي هريرة والخطاي والنوي واختيار ابن تيمية .

لكن ليس هذا لكل أحد ولكنه إنما هو لبعض أهل العلم الذي قد ارتووا من أصول الشريعة وفهموا مراد النبي ﷺ كما أراده الله -سبحانه وتعالى- بتنزيل الشريعة الإسلامية على أمة محمد.

*** الأعداء التي يجوز معها الجمع بين الصلاتين.**

لا يجوز للإنسان أن يجمع بين الصلاتين من غير عذر

الدليل: روى البيهقي وغيره عن أبي قتادة العدوي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ﴿أنه كتب إلى عماله بالأمصار ثلاث من الكبائر وقال:

الجمع بين الصلاتين من غير عذر﴾ والأثر إسناده صحيح وقد سمع أبو قتادة العدوي من عمر وقد جاء ما يعضده عن طريق كما رواه عبد الرزاق

وغيره أو ابن أبي شيبة وغيره عن أبي العالية عن عمر أنه قال: ﴿مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى كَبِيرًا مِنَ الذُّنُوبِ﴾ إلا أن أبا العالية لم يسمع من عمر.

فدل ذلك على أن الجمع بين الصلاتين من غير عذر كبيرة من كبائر الذنوب وقد قال الله تعالى ﴿كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ [النساء: 103] فلا يجوز للإنسان أن يصلي الصلاة من غير وقتها الذي فرضه الله - سبحانه وتعالى -.

* الحالات المجمع عليها في الجمع بين الصلاتين عند أهل العلم

❖ الحالة الأولى

أجمعوا على: جواز الجمع في عرفة بين الظهر والعصر.

❖ الحالة الثانية

أجمعوا على: جواز الجمع في مزدلفة بين المغرب والعشاء.

فهاتين الحالتين محل إجماع عند أهل العلم وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم وقد حكى الإجماع غير واحد من أهل العلم كابن المنذر والإمام أحمد وابن حجر وأبي عمر ابن عبد البر وابن تيمية والنووي وابن حجر وغيرهم؛ أن سنة الصلاة في عرفة الجمع وسنة الصلاة في مزدلفة الجمع .
بل إن الحنفية قالوا: لو صلى في عرفة من غير جمع لم تصح صلاته ولو صلى في مزدلفة من غير جمع لم تصح صلاته وهذا أشار إليه المرغيناني وغيره من كتب الحنفية.

الراجح والله أعلم: كما هو مذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم أن الجمع إنما هو سنة ومن خالفها فقد خالف السنة وصلاته صحيحة كما أشار الشافعي في "الأم" وغيره.

الدليل: النبي ﷺ جمع في عرفة كما ثبت ذلك في حديث ابن عمر وكما ثبت ذلك في حديث جابر وجمع في مزدلفة كما ثبت ذلك في حديث ابن مسعود وكما ثبت ذلك في حديث أسامة بن زيد وكما ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله وحديث ابن عمر

* الحالة المختلف فيها في الجمع بين الصلاتين عند أهل العلم هي الجمع في غير عرفة ومزدلفة .

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

❖ القول الأول:

مذهب الحنفية في المشهور عندهم: لا يصح الجمع بأن تقدم الثانية فتصلى في وقت الأولى أو تؤخر الأولى فتصلى في وقت الثانية.

قالوا: لا يصح الجمع إلا جمعًا صوريًا

الجمع الصوري: قالوا: أن يؤخر الظهر حتى يصليها فإذا سلم دخل وقت العصر فيصلّي العصر في وقتها والظهر في وقتها ويؤخر المغرب حتى يصليها ثم يغيب الشفق فيصلّي بعدها العشاء فيكون قد صلى المغرب في وقتها والعشاء في وقتها.

دليلهم: قالوا: لأن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يقول: ﴿مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ فَقَدْ أَتَى كَبِيرًا مِنَ الذُّنُوبِ﴾

الجواب على هذا: أن عمر إنما قال: ﴿مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ فَقَدْ أَتَى كَبِيرًا مِنَ الذُّنُوبِ﴾ وقد ثبت العذر بالإجماع المنقول المتواتر عن الصحابة والتابعين من غير تكير بجواز الجمع من أجل المطر.

وكذلك ثبت في السنة المتواترة من حديث أنس أن النبي ﷺ ﴿كَانَ إِذَا سَافَرَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ رَكَبَ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ﴾

وهذا ثابت أيضًا عن ابن عمر -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ

وهذا أمر مخالف لحديث ابن عباس أيضًا ﴿جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ﴾

وأما حمل ذلك على الجمع الصوري فإن هذا ليس بصحيح وأن ذلك فهم فهمه الراوي ولهذا قال الراوي وهو عمرو بن دينار لأبي الشعثاء: ﴿لعله آخر الظهر إلى قريب من العصر فصلاهما جميعاً وآخر المغرب إلى قريب من العشاء فصلاهما جميعاً﴾ قال: لعله.

نقول: إن أبا الشعثاء إنما قال ذلك من عنده وليس هو نقلاً عن ابن عباس -رضي الله عنه- برواية.

بدليل: أن أيوب السخيتاني قال لجابر بن زيد أبي الشعثاء: ﴿لعله كان ذلك في ليلة مطيرة! قال: لعله﴾ ومن المعلوم أنه هذا لا يمكن أن يكون في ليلة

مطيرة كلها لأن الرسول جمع بين الظهر والعصر الظهر والعصر ليس في ليلة مطيرة لأنه في النهار فدل ذلك على أن هذا فهم فهمه أبو الشعثاء

دليلهم على ذلك: استدلو بما ثبت عن ابن عمر أنه كان يؤخر المغرب حتى يصلها قريباً من الشفق ثم يجلس حتى يغيب الشفق ثم يصلي العشاء

قالوا: إن فعل ابن عمر -رضي الله عنه- لا يعني أنه لا يرى الجمع إلا صورياً بدليل ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ﴿أنه كان إذا جمع الأمراء في

ليلة مطيرة جمع معهم﴾ وهذا يدل على أن ابن عمر لا يرى بأساً في الجمع الصوري أو الجمع غير الصوري الجمع لأجل العذر **فدل ذلك على أن**

الصحيح هو القول الثاني.

❖ **القول الثاني**

مذهب السلف والخلف وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد: أنه يجوز الجمع للعذر على خلاف عندهم في أي شيء هذا العذر وهذا عليه عمل

الصحابة والتابعين كما ذكر ذلك ابن تيمية عندما ذكر أثر سعيد بن المسيب وهشام بن سعد وأبو بكر بن عبد الرحمن قال: ﴿أنهم كانوا يجمعون في

المغرب والعشاء في المطر ولا ينكر أحد على أحد﴾

قال ابن تيمية: فهذا يدل على أن هذا منقول من الزمن القديم معمول به في زمن الصحابة والتابعين دل ذلك على أن هذا متواتر من غير تكبر عندهم.

ما يدل على ذلك: أن هذا هو فعل الصحابة: فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر ﴿أنه كان إذا جمع الأمراء جمع معهم في ليلة مطيرة﴾

بل نقول: إن استدلالهم بفعل عمر؛ أن عمر كما روى عبد الرزاق ﴿جمع بين الظهر والعصر في مطر﴾ كما صح ذلك عنه .

وقد قال ابن سلمة بن عبد الرحمن: ﴿من السنة أن يجمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة﴾.

✱ **مسألة: أي العذر الذي يجوز معه الجمع؟ بمعنى: هل العذر محصور أم موصوف؟**

العذر المحصور: يعني هل هو خمسة أعذار أو ستة....

العذر الموصوف: هو متى ما وجد الشغل الذي يشق على الناس جاز الجمع بأي شيء كان العذر.

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

❖ **القول الأول**

مذهب مالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد: أن الأعذار محصورة

❖ **القول الثاني**

مذهب أحمد: أن هذه الأعذار موصوفة

"وهو مذهب محمد بن سيرين وهو مذهب ابن المنذر وهو اختيار النووي وابن تيمية والخطابي والقفال من الشافعية والشافعي وأبو علي وهو قول

أبي علي بن أبي هريرة."

وعلى هذا فيجوز للخباز أن يجمع إذا خشي على ماله وكذلك يجوز للذي خاف على فوات رفقة وكذلك يجوز للمريض وكذلك يجوز لمن به مطر

وكذلك لمن عنده وحل وكذلك لأجل الخوف أو لأجل الشغل

ابن تيمية -رحمه الله- قال: "وأوسع المذاهب في الجمع بين الصلاتين هو مذهب أحمد وعليه الذي تدل عليه أصوله ونصوصه"

قالوا: إن الأعذار ليست محصورة لكن يجب ألا يصلي إلى لأجل العذر، العذر الذي يشق معه عدم الجمع

فالعذر هو المشقة غير المعتادة وأما المشقة المعتادة فلا ينفك التكليف بها غالباً كما أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي -رحمه الله-

*** الأعدار التي تكلم العلماء فيها في هذه المسألة.**

العذر الأول: الجمع لأجل المرض

❖ **القول الأول**

مذهب المالكية والحنابلة وقول عن فقهاء الشافعية واختيار ابن تيمية وابن القيم: يجوز الجمع لأجل المرض

وهذا هو الذي عليه الفتوى عندنا في زماننا عند مشايخنا أن المرض يجوز معه الجمع.

إلا أن المالكية: قالوا: المرض هو الذي يخشى معه غياب عقله في وقت الثانية فيجمع بين الظهر والعصر إذا خشي أن المرض يشتد عليه فربما أغمي لأجل

الثانية فإذا خشي فإنه يجوز له أن يجمع جمع تقديم

ذهب الحنابلة إلى أن المرض إنما هو المرض الذي يشق معه الصلاة في وقتها كل صلاة في وقتها يشق عليه أن يقوم فيتوضأ فقالوا: هذا معذور.

◀ **أدلة هذا القول:**

الدليل الأول: ما صح في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه **«أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر»**

في رواية حبيب بن أبي ثابت عن سعيد عن ابن عباس **«ومن غير خوف ولا سفر»** في حديث أبي الزبير عن سعيد عن ابن عباس.

قالوا: ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يكون قد جمع من غير عذر فدل على أن العذر إنما هو المرض.

الجواب على هذا: أن تحديده بالمرض تحكم خاصة أنه لا يجوز الجمع لأجل عذر الإمام بل إنما هو عذر يقع على غالب الناس ولم يأت في عهد النبي ﷺ

مرض عام يشق على الناس فيه فدل ذلك على أن تحديد ذلك العذر بالمرض محل نظر يحتاج إلى وقفة وتأمل ينبغي لمن قال بها أن يتأملها أكثر وأكثر.

الدليل الثاني: هو الأقرب والأظهر ما رواه الترمذي من حديث حمدة بنت جحش أنها قالت للنبي ﷺ **«يا رسول الله إني أستحاض فلا أطهر قال:**

أنعت لك الكرسف قالت: يا رسول الله إنه أشد من ذلك قال ﷺ: فاستدفري. قالت: يا رسول الله إنه أكثر من ذلك. قال: فتلجمي. قالت: يا رسول

الله إنما أتج نجاً قال: تحيضي في علم الله ستاً أو سبعمائة كما تحيض النساء ثم اغتلسي وصلي وإن شئت أن تؤخري الظهر إلى وقت العصر فتغتسلين

وتصلين جميعاً وتؤخري المغرب إلى وقت العشاء فتغتسلين وتصلين جميعاً فهذا أحب إليّ»

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أذن لحمدة بنت جحش أن تجمع بين الظهر والعصر لأجل عذر الاستحاضة ومن المعلوم أن الاستحاضة مرض لقوله ﷺ

«إنما ذلك عرق» وهو مشقة غير معتادة ولأجل هذا جاز لها أن تصلي الصلاة بالجمع فدل ذلك على أن عذر المرض مثل عذر المستحاضة.

وهذا القول أظهر.

❖ **القول الثاني**

قول الشافعي وهو المذهب عند الشافعية ورواية عند الإمام أحمد: إن المرض لا يجوز معه الجمع

الراجح هو القول الأول لأن تحديد ذلك أو إلزام أن يأتي نص بذلك مع العلم أن الشارع لا يفرق بين متماثلين يدل على أن تحديد ذلك تحكم مع أن

الشارع قد جمع في غير ذلك.

يقول ابن تيمية: "وجع النبي ﷺ في عرفة وفي مزدلفة ولم يكن ذلك لأجل المطر ولم يكن ذلك لأجل النسيك لأنه لو كان لأجل النسيك؛ لجمع من

حين إحرامه بالحج أو العمرة" قال: "فدل ذلك على أن الجمع إنما كان ذلك لحاجة التفرغ للعبادة فقال: فهذا يدل على أن العذر أيًا كان ذلك العذر

يجوز معه الجمع" ومن ذلك المرض فإن المرض ربما يكون أعظم مشقة من المطر

العذر الثاني: الجمع لأجل المطر

*** هذه المسألة تابعة لمسألة أيهم أفضل: أن يقال للناس: ألا صلوا في رحالكم أم اجمع بين الصلاتين؟ "لأن الشيخ سبيني كلامه عليها"**

مذهب مالك والشافعي وأحمد: يجوز الجمع لأجل المطر

وهذا هو قول الصحابة والتابعين وهو الأمر المنقول عنهم بلا نكير وهو قول ابن عمر - رضي الله عنه - "فقد جمع ابن عباس فيها هو أقل من ذلك لأجل تعلم الناس العلم" فدل ذلك على أن المطر عذر يبيح معه الجمع بين المغرب والعشاء. **خلافاً لأبي حنيفة**

*** هل يجوز الجمع بين الظهر والعصر لأجل المطر؟**

اختلف العلماء في ذلك

1. **ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة والشافعي في أحد قوليه:** إلى أنه لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر لأنه ليس ثمة عذر ولا مشقة.

2. **رواية عند الإمام أحمد وهو قول عند الشافعية وهو قول عمر:** أن ذلك جائز

نقول: الراجح هو الجواز بشرط: أنه يفرق بين الظهر والعصر لأجل المطر في الصيف فيما لو كان في الشتاء لأن الشتاء يغلب على الظن استمرار المطر بحيث يشق على الناس الخروج معه أحياناً فالإنسان لا يرى الأفق ولا يستطيع أن يرى من شدة المطر فإذا كان كذلك وهو يغلب على الظن الاستمرار وأن يُفترق بين البلاد من غيرها فليس الجمع في المطر مطلقاً بين الظهر والعصر إلا متى ما وجد فيه مشقة.

أما أن تكون سحابة صيف مثل المطر الذي يوجد الآن في بلادنا في الصيف فإن هذا سحابة صيف وبين الظهر والعصر مسافة طويلة لا يسوغ معها الجمع بدعوى مجرد الجمع لأن الجمع إنما جاز لأجل أنه يشق عليه الخروج لوقت الثانية أو يغلب على ظنه استمرار المطر أما مع وجود الأعذار البسيطة مثل هذا فلا ينبغي التعجل في هذا الأمر .

خلاصة

*** الجمع لأجل السفر**

1. **مذهب أبي حنيفة** لا يرى الجمع لأجل السفر إلا في عرفة ومزدلفة خاصة.

2. **ذهب جمهور الفقهاء وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد:** على جواز الجمع لأجل السفر هذا هو الراجح.

*** الجمع لأجل المطر**

قول جماهير أهل العلم من المالكية والشافعي والحنابلة: جواز الجمع

*** الجمع لأجل الوحل**

الوحل: هو الطين الذي يحصل فيه أذية للناس ولو لم يكن ثمة مطر

1. **مذهب الحنابلة وقول عند المالكية:** جواز الجمع لأجل الوحل وهذا هو الراجح

2. **خلافاً للمذهب عند الشافعية وقول بعض فقهاء المالكية:** لا يجوز الجمع

*** الجمع لأجل المرض**

1. **مذهب الحنابلة وقول عند المالكية:** جواز الجمع

2. **خلافاً للشافعية:** لا يجوز الجمع